

شادة ٢ - لكل وزير المالية والاقتصاد ووزير الدولة تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بقصر عابدين في ٢١ محرم سنة ١٣٧٢ (١١ أكتوبر سنة ١٩٥٢)

محمد هبة المنعم  
محمد بهي الدين بركات

محمد رشاد ههنا  
بإمر هيئة الوصاية الموقنة  
وزير الدولة وزير المالية والاقتصاد رئيس مجلس الوزراء  
هتحي لوضوان محمد الجليل إبراهيم العمدى محمد هجيب لواء (أ.ح)

### رسوم بقانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٢

بإنشاء وظيفة وكيل وزارة مساعد في ميزانية وزارة التموين  
مقابل إلغاء وظيفة وكيل وزارة من ميزانية  
وزارة الشؤون الاجتماعية

بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان

هيئة الوصاية الموقنة

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور؛  
لبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس  
الوزراء؛

أُسمت بما هوآت :

شادة ١ - يُفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢-١٩٥٣ القسم ١٨  
(وزارة التموين) باب ١ (ماهيات وأجر ومرتببات) اعتماد إضافي  
قدره ١٠٥٠ ج ( ألف وخمسون جنيا) لإنشاء وظيفة وكيل وزارة مساعد  
بربط قدره ١٤٠٠ ج في السنة .

لِيؤخذ هذا الاعتماد لإضافي من وفرة الباب الأول من ميزانية القسم ١٧  
(وزارة الشؤون الاجتماعية) الفرع ١ (الديوان العام) لإلغاء وظيفة وكيل  
وزارة بربط قدره ١٥٠٠ ج في السنة .

أُسمت بما هوآت :

شادة وحيدة - لُوَفَّقَ على اتفاق النقل الجوي بين مصر والهند  
الموقع في ١٤ يونيه سنة ١٩٥٢ والملحق نصه\* بهذا القانون ما

صدر بقصر عابدين في ٢١ محرم سنة ١٣٧٢ (١١ أكتوبر سنة ١٩٥٢)

محمد هبة المنعم  
محمد بهي الدين بركات

محمد رشاد ههنا  
بإمر هيئة الوصاية الموقنة

وزير الخارجية  
محمد همد هراج هاج  
رئيس مجلس الوزراء  
محمد هجيب لواء (أ.ح)

\* ينشر نص الاتفاق فيما بعد مع مرسوم الإصدار .

### رسوم بقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٢

بفتح اعتماد اضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢-١٩٥٣

بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان

هيئة الوصاية الموقنة

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور؛  
لبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس الوزراء؛

أُسمت بما هوآت :

شادة ١ - يُفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢-١٩٥٣ قسم ٤  
مجلس الوزراء فرع ١ (رياسة مجلس الوزراء) باب ٣ (أعمال جديدة) اعتماد  
إضافي قدره ٥٠٠٠ ج (خمسة آلاف جنية) للصرف منه في شؤون  
السودانيين بمصر .

لِيؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من اعتماد الـ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه المخصص  
تحت الباب نفسه للشروعات العامة التي تقيمها الحكومة في السودان .